

أكثر ما قيل في التعزير بالجلد والسجن وبدائل السجن

لمعالي الدكتور عبد الله بن محمد المطلق
والشيخ / خالد بن علي العرفج

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونستهديه، ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له، ومن يُضلل فلا هادي له، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ونشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد؛ فهذا بحث موجز في: (أكثر ما قيل في عقوبة التعزير بالجلد والسجن وما يقترح من البدائل لعقوبة السجن) اجتهدنا في جمع أقوال الفقهاء فيه وأدلتهم وما يرد عليها من مناقشات.

وقد تحدثنا فيه عن أكثر ما ذكره الفقهاء في العقوبة التعزيرية بالجلد، وما ذكروه عن أكثر مدة السجن، وما ورد عنهم من

العقوبات التعزيرية التي تصلح بديلاً لعقوبة السجن، كالتعزير بالإقامة الجبرية، والتعزير بالحرمان من الحقوق، والتعزير بالمال. ونسأل الله تعالى أن ينفع به، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه .

أكثر ما ورد في التعزير بالجلد والسجن

تعريف مفردات العنوان:

أولاً: التعزير لغة: مصدر عزّر بتشديد الزاي وهو من أسماء الأضداد حيث يطلق على التأديب والمنع. ومنه قول الشاعر:

وليس بتعزير الأمير خزاية

عليّ إذا ما كنت غير مريب
كما يطلق على النصرة والتعظيم^(١). ومن ذلك قول الله تعالى:
﴿وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ﴾^(٢).

وهو في الاصطلاح: العقوبة المشروعة على جناية لا حد فيها^(٣).

(١) معجم مقاييس اللغة ٣١١/٤، لسان العرب مادة «عزّر» ٥٦١/٤ .

(٢) سورة الفتح، الآية ٩ .

(٣) المغني ٥٢٣/١٢ .

أكثر ما قيل في التعزير بالجلد — للدكتور عبدالله المطلق و الشيخ خالد العرفج

ثانياً: الجلد لغة: مصدر جلده، أي: ضربه فأصاب جلده،
وجالدهم أي ضاربناهم، وقد يطلق ويراد به الإكراه على الشيء،
وجلّد الكتاب أي كساه جلدًا ليحفظه.

وهو في الاصطلاح: لا يخرج عن المعنى اللغوي فهو ضرب
الجلد بما يؤلم.

ثالثاً: السجن لغة: الحبس وهو بمعنى المنع^(١).

وعرّف شيخ الإسلام ابن تيمية الحبس في مجموع الفتاوى بما
يلي: « الحبس الشرعي ليس هو السجن في مكان ضيق، وإنما هو
تعويق الشخص من التصرف بنفسه سواء في بيت أو مسجد أو
بتوكيل نفس الخصم أو وكيل الخصم عليه؛ ولهذا أسماه النبي صلى
الله عليه وسلم أسيراً »^(٢).

أكثر ما قيل في التعزير بالجلد

اختلف الفقهاء في أكثر التعزير بالجلد على أربعة أقوال:

القول الأول:

لا يزداد في التعزير على عشرة أسواط، وهذا هو المعتمد في
المذهب الحنبلي، وهو مذهب الظاهرية، وبه قال إسحاق والليث

(١) لسان العرب ٢/١٠٢، تاج العروس ٩/٢٣١، المصباح المنير ١/٢٨٦ .

(٢) مجموع الفتاوى ٣٥/٣٩٨ .

وبعض الشافعية.

قال في المغني^(١): (واختلف عن أحمد في قدره فروي عنه أنه لا يزداد على عشر جلدات، نص أحمد على هذا في مواضع، وبه قال إسحاق ...) أه .

وقال في الإنصاف^(٢): (ولا يزداد في التعزير على عشر جلدات في غير هذا الموضع، هذه إحدى الروايات نقلها ابن منصور، قال ابن منجا في شرحه: هذا المذهب، وحزم به في الوجيز، وقدمه في الفروع، إلا في وطء الجارية المشتركة.. قال القاضي في كتاب الروايتين: المذهب عندي أنه لا يزداد على عشر جلدات، إلا في وطء الجارية المشتركة وجارية زوجته إذا أحلتها له) أه . قال الشارح: هو حسن) أه .

وقال ابن حزم في المحلى^(٣): (وقالت طائفة: أكثر التعزير عشرة أسواط فأقل لا يجوز أن يتجاوز به أكثر من ذلك، وهو قول الليث بن سعد وقول أصحابنا) أه .

استدل أهل هذا القول بالدليل التالي:

عن أبي بردة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله

(١) المغني ١٢/٥٢٤ .

(٢) الإنصاف ١٠/٢٤٤ .

(٣) المحلى ١٣/٤٨٢ .

أكثر ما قيل في التعزير بالجلد — للدكتور عبدالله المطلق و الشيخ خالد العرفج

عليه وسلم يقول: « لا يجلد فوق عشر جلدات إلا في حد من حدود الله »^(١) متفق عليه.

ونوقش هذا الحديث بأن المراد بحدود الله هي ما حرم لحق الله تعالى فقد جعل الله الطلاق البدعي تعدياً لحدوده تعالى، حيث قال: ﴿وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾^(٢) أما تسمية العقوبات المقدرة حدوداً فهي اصطلاح حادث، وحديث أبي بردة المذكور في تأديب الرجل امرأته وولده وعبدته فإنه لا يزيد في ذلك على عشرة أسواط، وهذا رأي شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم.

القول الثاني:

أن التعزير بالجلد ليس له حد معين، بل هو موكول إلى اجتهاد القاضي حسب المصلحة، وهو مذهب المالكية، وقول لأبي يوسف اختاره الطحاوي، قال الدسوقي في حاشيته على الشرح الكبير: والحاصل أن الإمام إذا أداه اجتهاده إلى أن يعزره بما يزيد على الحد، ولا يأتي على النفس كمأتي سوط أو بما يأتي على هلاكه كألف كرباج مثلاً، فإنه يفعله ويجوز له القدوم على ذلك، ولا ضمان عليه

(١) البخاري في كتاب الحدود باب كم التعزير والأدب برقم (٦٨٤٨)، مسلم

في كتاب الحدود باب قدر أسواط التعزير برقم (١٧٠٨).

(٢) سورة الطلاق، الآية ١ .

إذا مات حيث لم يظن الهلاك ابتداءً، بل ظن سلامته أو جزم بها^(١).
وقال أبو البركات الدردير^(٢): [وإن زاد] التعزير « على
الحد » بالجلد كأن زاد على مائة أو أتى على النفس بأن نشأ عنه
موت، فلا إثم ولا دية، إن ظن السلامة من فعله، وإنما قصد التشديد
لما صدر منه كسب الصحابة وإلا يظن السلامة فإن شك منع .
وقال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٣): وأما مالك وغيره، فحكى
عنه: أن من الجرائم ما يبلغ به القتل، ووافقه بعض أصحاب أحمد،
في مثل الجاسوس المسلم، إذا تجسس للعدو على المسلمين.
وقد استدل فقهاء المالكية لمذهبهم في جواز التعزير بما يزيد على
الحد بما يلي:

- ١- ما روي أن معن بن زائدة، عمل خاتماً على نقش خاتم بيت
المال، ثم جاء به صاحب بيت المال، فأخذ منه مالاً، فبلغ عمر رضي
الله عنه فضربه مائة، وحبس، وكَلَّم فيه فضربه مائة أخرى، فكَلَّم
فيه من بعد، فضربه مائة، ونفاه^(٤).
- ٢- ما روي أن علياً رضي الله عنه — (أتى بالنجاشي قد شرب

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣٥٥/٤ .

(٢) الشرح الصغير ٢٣٦/٦، ٢٣٧ .

(٣) السياسة الشرعية ص ٩٣ .

(٤) قال الحافظ ابن حجر في تحريجه لهذا الأثر: لم أجده، انظر تلخيص الحبير ٨١/٤.

أكثر ما قيل في التعزير بالجلد — للدكتور عبدالله المطلق و الشيخ خالد العرفج

خمرأ في رمضان فأفطر، فضربه ثمانين، ثم أخرجه من الغد فضربه
عشرين، وقال: إنما ضربتك هذه العشرين لجرأتك على الله وإفطارك
في شهر رمضان^(١).

ويمكن أن يستدل لهم بالدليلين التاليين:

(أ) ما روى البزار بسنده عن سعيد بن المسيب قال: جاء
صبيغ التميمي إلى عمر بن الخطاب، فقال: يا أمير المؤمنين أخبرني عن
﴿وَالذَّارِيَّتِ ذُرْوَا﴾^(٢) قال: هي الرياح، ولولا أنني سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقوله ما قلته، قال: فأخبرني عن ﴿فَالْحَمِلَتِ
وَقَرَا﴾^(٣) قال: هي السحاب، ولولا أنني سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقوله ما قلته.

قال: فأخبرني عن ﴿فَالْمُقَسِّمَتِ أَمْرًا﴾^(٤) قال: هي الملائكة،
ولولا أنني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوله ما قلته، قال
فأخبرني عن ﴿فَالْجَرِيَّتِ يُسْرًا﴾^(٥) قال: هي السفن، ولولا أنني سمعت

(١) أخرجه عبد الرزاق ٣٨٢/٧، البيهقي ٣٢١/٨، وقال الألباني: إسناده حسن،
إرواء الغليل ٥٧/٨ .

(٢) سورة الذاريات، الآية ١ .

(٣) سورة الذاريات، الآية ٢ .

(٤) سورة الذاريات، الآية ٤ .

(٥) سورة الذاريات، الآية ٣ .

رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوله ما قلته، قال: ثم أمر به فضرب مائة، وجعله في بيت، فلما برأ دعا به فضربه مائة أخرى وحمله على قتب، وكتب إلى أبي موسى الأشعري: امنع الناس من مجالسته، فلم يزل كذلك حتى أتى أبا موسى، فحلف له بالأيمان المغلظة ما يجد في نفسه مما كان يجد شيئاً، فكتب في ذلك إلى عمر، فكتب عمر: ما أحاله إلا قد صدق فخلّ بينه وبين مجالسة الناس^(١).

(ب) جلد أبو بكر وعمر رجلاً وجد مع امرأة في فراش مائة؟^(٢).

وقد أورد العلامة ابن دقيق العيد على هذا الرأي إيرادات عدة: فقال: (وبلغني عن بعض أهل العصر^(٣) أنه قرر هذا المعنى بأن تخصيص الحد بهذه المقدرات أمر اصطلاحى فقهي، وأن العرف في أول الشرع في أول الإسلام لم يكن كذلك، أو يحتمل أن لا يكون كذلك - هذا أو كما قال - فلا يخرج عنه إلا التأديبات التي ليست عن محرم شرعي وهذا - أولاً: خروج في لفظ - « الحد » عن

(١) رواه البزار، انظر البحر الزخار ٤٢٣/١، ٤٢٤، وذكره الهيثمي في مجمع

الزوائد ١١٦/٧ وقال: (رواه البزار وفيه أبو بكر بن أبي سيرة وهو متروك).

(٢) وردة في ذلك عدة آثار جاءت في مصنف عبدالرزاق ٤٠١/٧، ٤٠٢ .

(٣) يقصد بذلك شيخ الإسلام ابن تيمية .

أكثر ما قيل في التعزير بالجلد — للدكتور عبدالله المطلق و الشيخ خالد العرفج

العرف فيها. وما ذكره هذا العصري يوجب النقل والأصل عدمه.

وثانياً: أنا إذا حملنا لفظ الحد على ذلك، وأجزنا في كل حق

من حقوق الله أن يزداد فيه لم يبق لنا شيء يختص المنع فيه بالزيادة

على عشرة أسواط. إذ ما عدا المحرمات كلها التي لا تجوز فيها

الزيادة ليس إلا ما ليس بمحرم، وأصل التعزير فيه ممنوع. فلا يبقى

لخصوص منع الزيادة معنى. وهذا ما أوردناه على ما قاله المالكي في

إطلاقه لحقوق الله. وقد يعتذر عنه بما أشرنا إليه من أنه لا يخرج عنه

إلا التأديبات على ما ليس بمحرم، ومع هذا فيحتاج إلى إخراجها عن

كونها من حقوق الله.

وثالثاً: على أصل الكلام وما قاله العصري — فيما نقل عنه — ما

تقدم في الحديث قبله من حديث عبدالرحمن « أخف الحدود ثمانون »

فإنه يقطع دابر هذا الوهم، ويدل على أن مصطلحهم في الحدود

إطلاقها على المقدرات التي يطلق عليها الفقهاء اسم « الحد » فإن ما

عدا ذلك لا ينتهي إلى مقدار أربعين فهو ثمانون. وإنما المنتهى إليه هي

الحدود المقدرات. وقد ذهب أشهب من المالكية إلى ظاهر الحديث.

كما ذهب إليه صاحب التقريب من الشافعية، والحديث متعرض للمنع

من الزيادة على العشرة ويبقى ما دونها لا تعرض للمنع فيه. وليس

التخيير فيه ولا في شيء مما يفوض إلى الولاية تخيير شهوة^(١) بل لا بد عليهم من الاجتهاد .

وقد دُفعت إيرادات العلامة ابن دقيق العيد بما يلي :

١- أما إirاده الأول على أن المراد بحدود الله ما حرم لحق الله وأن هذا القول خروج في لفظة الحد على العرف فيها وأن هذا يوجب النقل والأصل عدمه .

فيدفع هذا الإيراد بأن تفسير الحد بما حرم لحق الله قد جاء به النقل في نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾^(٢) .

٢- وأما إirاده الثاني: وقوله: إنا إذا حملناه على ذلك وأجزنا في كل حق من حقوق الله أن يزداد، لم يبق لنا شيء يختص المنع فيه بالزيادة على عشرة أسواط، إذ ما عدا المحرمات كلها التي لا تجوز فيها الزيادة ليس إلا ما ليس بمحرم وأصل التعزير فيه ممنوع فلا يبقى لخصوص منع الزيادة معنى .

ويجاب عن هذا: بأن الجلد بالعشرة فما دون محمول على التأديب الصادر من غير الولاية .

(١) إحكام الأحكام لابن دقيق العيد ١٣٩/٤ .

(٢) سورة البقرة، الآية ٢٢٩ .

أكثر ما قيل في التعزير بالجلد — للدكتور عبدالله المطلق و الشيخ خالد العرفج

٣- وأما إيراد الثالث: وقوله: (وثالثاً على أصل الكلام وما قاله العصري... إلخ) أي يرد على أصل كلام العصري إيراد ثالث، وهو قول عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه: أخف الحدود ثمانون، فإنه دالّ على أن لفظ الحدود في لغة الصحابة هي في المقدرات الشرعية التي عليها يطلقها الفقهاء وأنه لا نقل فيها ولا يراد بها مجرد حقوق الله تعالى وأوامره ونواهيه هنا.

ويرد على هذا بأن الحد في لسان الشرع أعم من ذلك:

١- فقد يطلق ويراد به جملة ما أذن في فعله الشرع، سواء كان ذلك عن طريق الوجوب أو الندب أو الإباحة، ومعنى تعدى الحد هنا: هو تجاوز ذلك إلى ارتكاب ما نهى عنه، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾^(١) وقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ﴾^(٢).

٢- وقد يطلق ويراد به نفس المحارم، فيقال: لا تقربوا حدود الله، ودليل ذلك من كتاب الله تعالى: ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا ﴾^(٣) والمراد: النهي عن ارتكاب ما نهى الله عنه في الآية من محظورات الصيام والاعتكاف في المساجد .

(١) سورة البقرة، الآية ٢٢٩ .

(٢) سورة الطلاق، الآية ١ .

(٣) سورة البقرة، الآية ١٨٧ .

٣- وقد يطلق الحد ويراد به العقوبات المقدرة الرادعة عن المحارم المغلظة، كما يقال حد الزنا وحد السرقة وحد القذف، ودليل ذلك حديث عائشة لما شفع أسامة بن زيد في المخزومية التي سرقت، فغضب النبي صلى الله عليه وسلم وقال: ((أتشفع في حد من حدود الله))^(١). وينظر في هذه الاطلاقات الثلاثة على الحدود جامع العلوم والحكم^(٢).

الجواب الثاني: أن هذا الحديث منسوخ: ذهب جماعة من الحنفية والشافعية إلى أن هذا الحديث منسوخ، ودليل النسخ عندهم هو إجماع الصحابة رضي الله عنهم على العمل بخلافه من غير نكير. قال الحافظ ابن حجر^(٣): « ومنها أنه منسوخ دل على نسخه إجماع الصحابة، ورد بأنه قال به بعض التابعين وهو قول الليث بن سعد أحد فقهاء الأمصار ».

وقال العلامة ابن دقيق العيد^(٤): « واختلف المخالفون لظاهر هذا الحديث في العذر عنه، فقال بعض مصنفي الشافعية: إنه منسوخ بعمل الصحابة بخلافه وهذا ضعيف جداً؛ لأنه يتعذر عليه إثبات

(١) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ٣٨١/٥ .

(٢) ص ٢٤٦، ٢٤٧ .

(٣) فتح الباري ١٢/١٧٨ .

(٤) إحكام الأحكام ٣٧٩/٤ .

أكثر ما قيل في التعزير بالجلد — للدكتور عبدالله المطلق و الشيخ خالد العرفج

إجماع الصحابة على العمل بخلافه وفعل بعضهم أو فتواه بخلافه لا يدل على النسخ».

وكذلك لو سلمنا أن الصحابة أجمعوا على ترك العمل به أي حديث أبي بردة، فالصحيح أن الإجماع لا ينسخ السنة، لكن الإجماع إذا ثبت صار دليلاً على نص ناسخ.

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى ^(١): (ومحال أن ينسخ الإجماع السنة ولكن لو ثبت الإجماع لكان دليلاً على نص ناسخ).

وقال الحافظ ابن حجر متعقباً دعوى نسخه بالإجماع ^(٢):
(نعم لو ثبت الإجماع لدلّ على أن هناك ناسخاً).

ويقول الصنعاني: (ولا دليل لهم إلا فعل بعض الصحابة ولا يخفى أن فعل بعض الصحابة ليس بدليل ولا يقاوم النص الصحيح ولعله لم يبلغ الحديث من فعل ذلك من الصحابة ^(٣)).

٣- الجواب الثالث: إن الحديث موجه فيما جلد بالسياط، فإن كان بالدرة والعصا فتجاوز الزيادة فيها لكن لا يجاوز أدنى الحدود، وهذا رأي الأصطخري من الشافعية.

(١) الطرق الحكمية ص ٣٠٩ .

(٢) تلخيص الحبير ٧٩/٤ .

(٣) انظر سبل السلام ٣٧/٤ .

قال ابن حجر في الفتح^(١): (وأجابوا عن الحديث بأجوبة منها ما تقدم ومنها قصره على الجلد، وأما الضرب بالعصا مثلاً وباليدين فتجاوز الزيادة، لكن لا يجاوز أدنى الحدود، وهذا رأي الأصطخري من الشافعية، وكأنه لم يقف على الرواية الواردة بلفظ الضرب) .

وقال الحافظ ابن حجر: (وتفريقه بين السياط والدرّة مستفاد من تقييد الخبر بالأسواط وفيه نظر)^(٢) وقال الحافظ أيضاً في الفتح^(٣): (وكأنه لم يقف على الرواية الواردة بلفظ الضرب) .

وهذه الزيادة التي أشار إليها ابن حجر في البخاري من طريق عبدالرحمن بن جابر عن سمع النبي صلى الله عليه وسلم قال: « لا عقوبة فوق عشر ضربات إلا في حد من حدود الله »^(٤).

٤- الجواب الرابع: أن الحديث مقصور على زمن الرسول صلى الله عليه وسلم؛ لأنه كان يكفي الجاني منهم هذا القدر. قال العلامة ابن دقيق العيد^(٥): (وقال بعض المالكية: وتأول

(١) فتح الباري ١٢/١٧٨ .

(٢) تلخيص الخبير ٤/٧٩ .

(٣) فتح الباري ١٢/١٧٨ .

(٤) صحيح البخاري مع فتح الباري ١٢/١٧٦ .

(٥) إحكام الأحكام ٤/٣٨٠ .

أكثر ما قيل في التعزير بالجلد — للدكتور عبدالله المطلق و الشيخ خالد العرفج

أصحابنا الحديث على أنه مقصور على زمن النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأنه كان يكفي الجاني منهم هذا القدر. وهذا في غاية الضعف أيضاً؛ لأنه ترك للعموم بغير دليل شرعي على الخصوص وما ذكره مناسبة ضعيفة لا تستقل بإثبات التخصيص).

٥- الجواب الخامس: معارضة الحديث لما هو أقوى منه،

وهو الإجماع على أن التعزير يخالف الحدود، وحديث الباب يقتضي تحديده بالعشر فما دونها فيصير مثل الحد، وقد تعقب هذا القول بأن الحد لا يزداد فيه ولا ينقص فاختلف، وبالإجماع على أن التعزير موكول إلى رأي الإمام فيما يرجع إلى التشديد والتخفيف لا من حيث العدد^(١).

٦- الجواب السادس: فرق ابن حجر بين مراتب المعاصي،

فما ورد فيه تقدير لا يزداد عليه، وما لم يرد فيه تقدير، فإن كان كبيرة جاز الزيادة فيه وأطلق عليه اسم الحد وإن كان صغيرة فهو المقصود بمنع الزيادة، قال في الفتح^(٢): (ويحتمل أن يفرق بين مراتب المعاصي، فما ورد فيه تقدير: لا يزداد عليه - وهو المستثنى في الأصل - وما لم يرد فيه تقدير: فإن كان كبيرة جازت الزيادة فيه وأطلق عليه اسم الحد - كما في الآيات المشار إليها والتحق بالمستثنى، وإن كان

(١) انظر فتح الباري ١٢/١٧٨ .

(٢) فتح الباري ١٢/١٧٨ .

صغيرة: فهو المقصود بمنع الزيادة) .

القول الثالث: أن لا يبلغ بالتعزير أدنى الحدود، وهو مذهب الحنفية والشافعية، ورواية عند الحنابلة.

قال في حاشية ابن عابدين^(١): أكثره تسعة وثلاثون سوطاً؛ لحديث: ((من بلغ حداً في غير حد فهو من المعتدين)) وحد الرقيق أربعون فنقص منه سوط... .

وقال أبو يوسف: أكثره في العبد تسعة وثلاثون سوطاً وفي الحر خمسة وسبعون سوطاً « أهـ .

وقال النووي في منهاج الطالبين^(٢): فإن جلد وجب أن ينقص في عبد عن عشرين جلدة وفي حر عن أربعين وقيل عشرين « . وقال في المغني^(٣): الرواية الثانية ولا يبلغ به الحد وهو الذي ذكره الخرقي فيحتمل أنه أراد لا يبلغ به أدنى حد مشروع... فعلى هذا لا يبلغ به أربعين سوطاً؛ لأنها حد العبد في الخمر. وإن قلنا: إن حد الخمر أربعون لم يبلغ به عشرين سوطاً في حق العبد وأربعين في حق الحر، فلا يزداد العبد على تسعة عشر سوطاً ولا الحر على تسعة وثلاثين سوطاً .

(١) حاشية ابن عابدين ٦٥/٤ .

(٢) منهاج الطالبين ص ١٢٣ .

(٣) المغني ٥٢٤/١٢ .

الأدلة :

١- عن النعمان بن بشير رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((من بلغ حداً في غير حد فهو من المعتدين)) رواه البيهقي^(١).

ونوقش بأن البيهقي قال عنه المحفوظ مرسل، وكذلك رواه محمد بن الحسن في كتاب الآثار عن الضحاك بن مزاحم^(٢).

٢- أن العقوبة على قدر المعصية، والمعاصي المنصوص على حد عقوبتها أعظم من غيرها، فلا يجوز أن يبلغ في أهون الأمرين عقوبة أعظمها^(٣).

ويناقش هذا بأن خطورة المعصية وضررها على المجتمع يختلف باختلاف الأحوال والأزمنة، فترك تقدير عقوبتها للقاضي، وقد يكون ضرر معصية أصغر من معصية الحد كبيراً في زمن أو حال، بحيث يكون أشد من ضرر معصية الحد.

القول الرابع : أن لا يبلغ في التعزير على معصية حداً مشروعاً في جنسها، ويجوز أن يزيد على حد غير جنسها، وعلى هذا فالتعزير

(١) سنن البيهقي ٣٢٧/٨ كتاب الأشربة والحد فيها، باب ما جاء في التعزير وأنه

لا يبلغ به أربعين .

(٢) نصب الراية ٣/٣٥٤ .

(٣) المغني ١٢/٥٢٦ .

الذي سببه الوطء لا يجوز أن يبلغ المائة (حد الزنا) وما كان سببه الشتم والسب لا يجوز أن يبلغ الثمانين (حد القذف) وهكذا .
وهذا قول للشافعية ورواية للحنابلة، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية .

قال النووي في روضة الطالبين ^(١): إن رأى الإمام التعزير بالجلد فيجب أن ينقص عن الحد، وفي ضبطه أوجه: أحدها: أنه يفرق بين المعاصي، وتقاس كل معصية بما يناسبها من الجناية الموجبة للحد، فيعزر في الوطء المحرم الذي لا يوجب حداً وفي مقدمات الزنا، دون حد الزنا، وفي الإيذاء والسب بغير قذف دون حد القذف .
وقال المرداوي في الإنصاف ^(٢): وقال المصنف والشارح وصاحب الفروع: ويحتمل كلام الإمام أحمد والخرقي رحمهما الله أن لا يبلغ بكل جناية حداً مشروعاً من جنسها، ويجوز أن يزيد على حد من غير جنسها. وإليه ميل الشيخ تقي الدين رحمه الله، وقال الزركشي: وهو أقعد من جهة الدليل .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: وقد تنازع العلماء في مقدار أعلى التعزير الذي يقام بفعل المحرمات على أقوال: أحدها: وهو

(١) روضة الطالبين ١٧٤/١٠ .

(٢) الإنصاف ٢٤٧/١٠ .

أكثر ما قيل في التعزير بالجلد — للدكتور عبدالله المطلق و الشيخ خالد العرفج

أحسنها... أنه لا يبلغ في التعزير في كل جريمة الحد المقدر فيها، وإن زاد على حد مقدر في غيرها فيجوز التعزير في المباشرة المحرمة وفي السرقة المحرمة من غير حرز بالضرب الذي يزيد على حد القذف ولا يبلغ بذلك الرجم»^(١).

الأدلة :

١- حديث النعمان بن بشير (السابق) قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « من بلغ حداً في غير حد فهو من المعتدين »^(٢) ونوقش بأن البيهقي قال عنه المحفوظ مرسل .

٢- آثار وردت عن الصحابة منها:

أ - أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أُتي بجارية كانت بين رجلين فوطئها أحدهما فاستشار فيها بعض الصحابة فقالوا: نرى أن يجلد الحد إلا سوطاً » رواه ابن أبي شيبة^(٣).

ب - أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما جلدا رجلاً وجد مع امرأة في فراش مائة جلدة^(٤).

(١) الفتاوى ٤٠٤/٣٥ .

(٢) سنن البيهقي ٣٢٧/٨ .

(٣) المصنف ٧١/١١ .

(٤) تقدم أن لأهل العلم كلام طويل في الاستدلال بذلك الأثر يراجع في ذلك (مصنف

عبدالرزاق) ٤٠١/٧ ، ٤٠٢ .

ج - أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ضرب رجلاً دون المائة وجد مع امرأة في العتمة^(١).

د - أن ابن مسعود رضي الله عنه أتى برجل وجد مع امرأة في لحاف، فضربهما لكل واحد منهما أربعين سوطاً، فذهب أهل المرأة وأهل الرجل فشكوا ذلك إلى عمر بن الخطاب، فقال عمر لابن مسعود: ما يقول هؤلاء؟ قال: قد فعلت ذلك^(٢).

أكثر ما قيل في مدة السجن تعزيراً

اختلف العلماء في أكثر مدة السجن تعزيراً :

القول الأول:

ذهب فريق منهم إلى أنه لا تحديد لأكثر مدة السجن، بل ذلك راجع إلى ما يراه الإمام كافياً للردع والزجر، وهذا قول جماهير أهل العلم من الحنفية والمالكية والحنابلة، ففي كشف القناع^(٣): (ونص أحمد في المبتدع الداعية: يحبس حتى يكف عنها) .

ومن عرف بأذى الناس أو آذى ما لهم بعينه ولم يكف عن ذلك. « حبس حتى يموت أو يتوب » قال في الأحكام السلطانية:

(١) المحلى ٤٨٣/١٣ .

(٢) المحلى ٤٨٣/١٣ .

(٣) كشف القناع ١٠٢/٦ .

أكثر ما قيل في التعزير بالجلد — للدكتور عبدالله المطلق و الشيخ خالد العرفج

للوالي فعله لا القاضي) .

وفي حاشية ابن عابدين^(١): (« قوله حتى يتوب » المراد حتى تظهر أمارات توبته. إذ لا وقوف لنا على حقيقتها ولا يقدر بستة أشهر، إذ قد تحصل التوبة قبلها وقد لا تظهر بعدها. كذا حقه الطرسوسي، وأقره ابن الشحنة.

وقال أبو يعلى في الأحكام السلطانية^(٢): (ومنهم من يحبس أكثر منه إلى غير غاية مقدرة).

وقال ابن فرحون^(٣): (فإذا ادعي عليه تهمة فهذا يحبس حتى ينكشف حاله).

القول الثاني:

إن للتعزير حداً أعلى في مدة الحبس لا يجوز تجاوزها، وأصحاب هذا القول على ثلاثة أقوال:

١- منهم من حدد ذلك بأربعة أشهر روي هذا عن ابن الماجشون من المالكية^(٤).

٢- ومنهم من حدد ذلك بستة أشهر وقد ذهب إلى هذا بعض

(١) حاشية ابن عابدين ٧٦/٤ .

(٢) الأحكام السلطانية ص ٢٧٩ .

(٣) تبصرة الحكام ١٣١/٢ .

(٤) تبصرة الحكام ٢٣٨/٢ .

الحنفية وبعض الشافعية .

قال الماوردي في الأحكام السلطانية ^(١) ما يلي:

(وقال أبو عبدالله الزيري من أصحاب الشافعي: تقدر غايته

بشهر للاستبراء والكشف وبسته أشهر للتأديب والتقويم).

٣- ومنهم من حدد مدة السجن تعزيراً بالنسبة للحر ألا

يصل إلى سنة والعبد ألا يصل نصف سنة، هذا مذهب الشافعية ففي

مغني المحتاج ^(٢): (وقضيته أيضاً أنه لا يتعين للحبس مدة وليس

مراداً أيضاً، بل شرطه النقص عن سنة. كما نص عليه في الأم

وصرح به الأصحاب) .

وفي نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ^(٣) ما يلي:

(فينقص في تعزير الحر بالضرب عن أربعين وبالحبس أو

النفي عن سنة، وفي تعزير غيره بالضرب عن عشرين وبالحبس أو

النفي عن نصف سنة) .

وقال الماوردي ^(٤): (فالظاهر من مذهب الشافعي تقديره بما

دون الحول ولو بيوم واحد لثلا يصير مساوياً لتعزير الحول في الزنا).

(١) ص ٢٣٦ .

(٢) ١٩٢/٤ .

(٣) ٢١/٨ .

(٤) الأحكام السلطانية ص ٢٣٦ .

أكثر ما قيل في التعزير بالجلد — للدكتور عبدالله المطلق و الشيخ خالد العرفج

المناقشة:

لم أجد في الواقع لمن حدّد بأربعة أشهر أو ستة أشهر دليلاً يمكن أن يصار إليه بهذا التحديد، ولعل من حدد من الأئمة لم يقصد أن التقدير حتم لازم، ولكنه ورد في ظروف معينة جاء تحديدها من باب السياسة الشرعية والمصالح المرسلة على حسب الجناة في ذلك الوقت وعلى حسب نوع الجريمة، حيث إن تحديد بعض الأئمة هو في الأمور المالية لمن ماطل فيها، وحينئذ لا يصح مع ذلك أن تؤخذ كقاعدة عامة في كل الجناة والجريمة.

أما الشافعية الذين جعلوا الحد الأعلى في التعزير في الحبس أن لا يصل سنة، فإن دليلهم في ذلك ما أخرجه البيهقي بسنده عن النعمان بن بشير رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من بلغ حداً في غير حد فهو من المعتدين».

وجه الدلالة من الحديث:

أن الحديث يدل على أنه لا يجوز أن يبلغ بالعقوبة التعزيرية مقدار حد من حدود الله تعالى، وحد الزاني غير المحصن هو جلده مائة مع تغريب سنة، والتغريب والسجن نوعان من أنواع الحبس، وعليه فلا يجوز أن يبلغ بالسجن تعزيراً حد الزاني غير المحصن وهو تغريبه سنة لهذا الحديث .

المناقشة:

أجاب أصحاب القول الأول على هذا الحديث بأنه حديث ضعيف ضعفه ابن عبد الهادي الحنبلي وقال: « لا يثبت ولا يعرف له إسناد موصول صحيح، ولكن رواه أبو داود مرسلًا، والحديث رواه البيهقي مرسلًا أيضاً، وقال: « والمحفوظ أن هذا الحديث مرسل وعلى هذا فلا يمكن أن يحتج به » .

فالغاية من سجن المعزّر تأديبه وإصلاحه، وصلاحه لا يعرف إلا بظهور علامات التوبة عليه، وظهور هذه العلامات لا يقدر بمدة ولا يمكن ذلك، فقد يتوب الجاني في مدة وجيزة وقد لا يتوب مدى الحياة.. فالمدار في ذلك توبة الجاني طالّت المدة أم قصرت.. والله أعلم .

بدائل السجن

ظهر في هذا العصر مشكلة كبيرة أقلقّت كثيراً من المسؤولين المصلحين في الدولة، وهي كثرة السجّناء حتى امتلأت بهم عنابر السجون، وأصبحوا يعدّون بالآلاف، وترتب على ذلك مفاصد عظيمة تأثرت بها كثير من الأسر والمجتمعات؛ مما جعل التفكير في بدائل عقوبة السجن أمراً محتماً، وكان من أهم أسباب ذلك ما يأتي:

أولاً : الآثار السيئة لعقوبة السجن:

فإن التأمّل في عقوبة السجن يجد أن لها سلبيات كثيرة قد

أكثر ما قيل في التعزير بالجلد — للدكتور عبدالله المطلق و الشيخ خالد العرفج

تفوق في أحيان كثيرة الإيجائيات التي شرعت من أجلها هذه العقوبة
ومن أبرز هذه السلبيات:

١- ضياع أسرة السجين:

حيث يغيب عنهم ولي أمرهم الذي يتكفل بحفظهم والإنفاق
عليهم والدفاع عنهم؛ وذلك يعرضهم للفساد ويفتح لهم أبواب
الانفلات، حيث غاب الرقيب واشتدت الحاجة، وفي هذا العصر
الذي يعظم واجب التربية وتشتد مسؤولياته على الوالدين يظهر أثر
ذلك واضحاً في العيان .

٢- قتل الشعور بالمسئولية:

فإن كثيراً من السجناء يتبدل إحساسهم بطول مكثهم ويألفون
السجن ومن فيه من الرفقة السيئة، ويجدون فيه مأوى ضمنت فيه
الأسباب الضرورية للحياة من المطعم والملبس والعلاج، فتألف أنفسهم
الكسولة ذلك ويزيدهم قناعة به ما يعرفون من قلة الفرص المتاحة لهم
في العمل خارج السجن .

٣- تعلم الجرائم:

فإن السجن يضم مجرمين محترفين، كما يضم فئات كثيرة من
البسطاء والمغفلين ممن عثرت بهم الأرجل واستزلهم الشيطان، فيتعلم
هؤلاء من أولئك ويشرحون لهم عن وسائل كثيرة من الإجرام يقضون

بها حاجاتهم ويشبعون بها غرائزهم المسعورة، فيتخرج بعض هؤلاء البسطاء على أيدي أولئك المحترفين في مدرسة السجن وتكون النتيجة زيادة الإجرام وتعدد وسائله.

٤ - كثرة النفقات العامة:

إذا كثر السجناء ازداد صرف الأموال العامة في هذا المرفق حيث تصرف الأموال في توفير الخدمات الضرورية للسجناء، وقيام المرافق الخاصة بهم، وازدياد الموظفين المكلفين بحفظهم ورعايتهم ومتابعة معاملاتهم، وكل ذلك يمكن أن يستفاد به في جهات أخرى أنفع لعامة الأمة من هذا المجال الذي يمكن الاستغناء عن أكثره.

ثانياً : مراعاة مقاصد الشريعة من العقوبات:

إن المتأمل في مقاصد الشريعة الإسلامية حين شرعت العقوبات التعزيرية، يجد أنها تهتم بالمصالح التي تحفظ الضروريات الخمس من الدين والنفس والعقل والعرض والمال وتدرأ عنها المفساد، وتلزم المجتهد بالنظر المتعمق في معاني الأحكام بعد معرفة عللها؛ لتكون الأحكام التي يتوصل إليها المجتهد من خلال اجتهاد متناسقة في النتيجة مع السنن العام الذي مضى عليه الشارع في تشريعه من مراعاة جلب المصالح التي تنفع العباد ودرء المفساد عنهم؛ ولهذا رأى الشاطبي رحمه الله أن من الإسراف المذموم العمل بالظواهر على تتبع

أكثر ما قيل في التعزير بالجلد — للدكتور عبدالله المطلق و الشيخ خالد العرفج

وتغال بعيداً عن مقصود الشارع، كما أن إهمال الظواهر إسراف
أيضاً، وعليه فإن عقوبة السجن شرعت لمقاصد نبيلة، من أهمها:
إصلاح الجناة ودفع شرهم عن المجتمع فإذا نتج عن تطبيقها ما يزيد
الإجرام ويفسد الجناة فلا بد من إعادة النظر في تطبيق ذلك؛ رعاية
للمصالح التي قصدها الشارع في هذه العقوبة؛ لأن العقوبات الشرعية
كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: شرعت رحمة من الله لعباده فهي
صادرة عن رحمة الله وإرادة الإحسان إليهم؛ ولهذا ينبغي لمن يعاقب
الناس على الذنوب أن يقصد بذلك الإحسان إليهم والرحمة بهم، كما
يقصد الوالد تأديب ولده وكما يقصد الطبيب معالجة المريض»^(١).

نماذج من بدائل السجن:

حيث إن السجن عقوبة تعزيرية موكول أمر تعيينها وتقديرها
إلى اجتهاد الوالي بحسب المصلحة في كل زمان ومكان، فإن مما
ينبغي على الوالي عمله أن يجتهد في اختيار العقوبات التعزيرية
المناسبة لمكافحة الجريمة، قال الإمام ابن القيم رحمه الله: ولما كانت
مفاسد الجرائم متفاوتة غير منضبطة في الشدة والضعف والقلّة
والكثرة جعلت عقوباتها راجعةً إلى اجتهاد الأئمة وولاية الأمور،
بحسب المصلحة في كل زمان ومكان، وبحسب أرباب الجرائم في

(١) منهاج السنة ٢٣٧/٥ .

أنفسهم فمن سوى بين الناس في ذلك وبين الأزمنة والأحوال لم يفقه حكمة الشرع»^(١).

ويمكن أن نعرض لبعض صور التعزير التي ذكرها الفقهاء في كتبهم؛ لنعرف سعة هذا المجال أمام القاضي وهو يكافح الجريمة ويستصلح المجرم، فمن ذلك:

أولاً : العقوبة المالية:

لم يتفق الأئمة على جواز الأخذ بالعقوبة المالية بأنواعها سواء بالإتلاف أو الغرامة أو المصادرة، فقد اتجه فريق من العلماء إلى أن التعزير بالمال منسوخ، وحكوا الإجماع على ذلك فلا تشرع العقوبة به^(٢).

وقد رد ذلك العلامة ابن القيم قائلاً: (ومن قال إن العقوبات المالية منسوخة وأطلق ذلك، فقد غلط على مذهب الأئمة نقلاً واستدلالاً، فأكثر هذه المسائل: سائغ في مذهب أحمد وغيره وكثير منها سائغ عند مالك .

وفعل الخلفاء الراشدين وأكابر الصحابة لها بعد موته صلى الله عليه وسلم مبطل أيضاً لدعوى نسخها، والمدعون للنسخ ليس معهم

(١) أعلام الموقعين ١٢٨/٢ .

(٢) انظر: حاشية الدسوقي ٣٥٥/٤، نيل الأوطار ١٢١/٥ .

أكثر ما قيل في التعزير بالجلد — للدكتور عبدالله المطلق و الشيخ خالد العرفج

كتاب ولا سنة ولا إجماع يصح دعواهم، إلا أن يقول أحدهم: مذهب أصحابنا عدم جوازها فمذهب أصحابه عيار للقبول والرد؟ وإذا ارتفع عن مذهب الطبقة: ادعى أنها منسوخة بالإجماع. وهذا خطأ — أيضاً — فإن الأمة لم تجمع على نسخها، ومحال أن ينسخ الإجماع السنة، ولكن لو ثبت الإجماع لكان دليلاً على نص ناسخ^(١) أهـ .
وللعلماء في تلك المسألة قولان:

القول الأول: أن التعزير بالمال لا يجوز، وهذا مذهب أبي حنيفة ومحمد بن الحسن، وهو قول المالكية في المشهور عنهم، قال الدسوقي: (ولا يجوز التعزير بأخذ المال إجماعاً) وذلك في حاشيته على الشرح الكبير لدردير^(٢).

وهذا القول هو مذهب الشافعي في الجديد^(٣).

قال الشافعي في الأم: (لا يعاقب رجلٌ في ماله، وإنما يعاقب في بدنه، إنما جعل الله الحدود على الأبدان، وكذلك العقوبات فأما على الأموال فلا عقوبة عليها^(٤)، وأخذ به عند طائفة من الحنابلة فقد قال ابن قدامة: «) والتعزير يكون بالضرب والحبس والتوبيخ ولا يجوز قطع

(١) الطرق الحكمية ص ٢٢٦، ٢٢٧ .

(٢) حاشية الدسوقي ٣٥٥/٤ .

(٣) المجموع ٣٣٤/٥ .

(٤) الأم ٢٦٥/٤ .

شيء منه ولا جرحه ولا أخذ ماله»^(١) وأدلتهم:

١- قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتَذَلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^(٢).

٢- قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ فِجْرَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾^(٣).
وكذلك عموم الأحاديث التي تدل على حرمة مال المسلم ومنها قوله صلى الله عليه وسلم: «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفسه»^(٤).

وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم في خطبته يوم النحر في حجة الوداع: «إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم»^(٥).
وهذه النصوص حجة لمن يرى أن أخذ مال المسلم بغير رضاه وطيب نفس منه لا يجوز، وأخذ ماله عقوبة لا تطيب بها نفس المعاقب فعليه لا يجوز التعزير به^(٦).

(١) المغني ٥٢٦/١٢ .

(٢) سورة البقرة، الآية ١٨٨ .

(٣) سورة النساء، الآية ٢٩ .

(٤) أخرجه أحمد في المسند ٤٢٥/٥، والبيهقي في الكبرى ١٠٠/٦ .

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه فتح ١٣٥/٨، مسلم حديث رقم ١٦٧٩ .

(٦) انظر: نيل الأوطار ١٢٣/٥ .

أكثر ما قيل في التعزير بالجلد — للدكتور عبدالله المطلق و الشيخ خالد العرفج

وقالوا أيضاً: إن التعزير بأخذ المال يغري الظلمة من الولاة بأخذ أموال الناس بالباطل فيمنع سداً للذريعة. وقالوا أيضاً: إن التعزيرات المالية منسوخة وإن الإجماع قد قام على نسخها فلا تشرع العقوبة بها.

والصحيح أن دعوى الإجماع غير صحيحة وفعل الخلفاء الراشدين وأكابر الصحابة مبطل لدعوى نسخها^(١).

وقد سبق قول العلامة ابن القيم: «ومن قال: إن العقوبات المالية منسوخة وأطلق ذلك فقد غلط على مذاهب الأئمة نقلاً واستدلالاً، فأكثر هذه المسائل سائغ في مذهب أحمد وغيره وكثير منها سائغ عند مالك»^(٢).

القول الثاني: أن التعزير بأخذ المال جائز وسائغ، وهذا القول هو قول أبي يوسف من الحنفية وهو قول عند المالكية نسبة إليهم ابن فرحون المالكي في تبصرة الحكام، وقال أبو العباس ابن تيمية رحمه الله: «التعزير بالمال سائغ إتلافاً وأخذاً وهو جارٍ على أصل أحمد»^(٣). وقال ابن القيم: فأكثر هذه المسائل سائغ في مذهب أحمد

(١) انظر: تهذيب السنن لابن القيم ١٩٤/٢ .

(٢) الطرق الحكمية ص ٢٢٦ .

(٣) مجموع الفتاوى ١٠٩/٢٨ - ١١١ .

وغيره^(١).

وقد استدل هؤلاء الأئمة بأدلة كثيرة منها ما يلي:

١- قوله تعالى: ﴿ مَا قَطَعْتُمْ مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَىٰ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ ﴾^(٢).

٢- عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التمر المعلق فقال: « من أصاب منه بفيه من ذي حاجة غير متخذ خبنة فلا شيء عليه ومن خرج بشيء فعليه غرامة مثليه والعقوبة »^(٣).

فأوجب النبي صلى الله عليه وسلم على من خرج بشيء من التمر المعلق غرامة مثليه، وأوجب على من أخذ الحريسة أيضاً أن فيها ثمنها مرتين، وهذا دليل على جواز العقوبة بأخذ المال .

٣- عن عوف بن مالك قال: قتل رجل من حمير رجلاً من العدو فأراد سلبه، ومنعه خالد بن الوليد رضي الله عنه، وكان والياً عليهم، فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم عوف بن مالك، فأخبره فقال صلى الله عليه وسلم لخالد: ((ما منعك أن تعطيه سلبه)) قال استكثرت يا رسول الله، فقال: ادفعه إليه، فمر خالد بعوف فجر

(١) الطرق الحكيمة ص ٢٢٦ .

(٢) سورة الحشر، الآية ٥ .

(٣) سنن أبي داود ٣٣٥/٢ ، وحسنه الترمذي ٥٨٤/٣ ، النسائي ٨٥/٨ .

أكثر ما قيل في التعزير بالجلد — للدكتور عبدالله المطلق و الشيخ خالد العرفج

بردائه، ثم قال: هل أنجزت لك ما ذكرت لك من رسول الله، فسمعه رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستغضب فقال: « لا تعطه يا خالد لا تعطه يا خالد هل أنتم تاركون لي أمرائي ... »^(١).

٤- عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: « في كل إبل سائمة في كل أربعين ابنة لبون لا تفرق إبل عن حسابها، من أعطاها مؤجراً فله أجرها، ومن منعها فإننا آخذوها وشطرها ماله عزمة من عزمات ربنا تبارك وتعالى لا يحل لآل محمد منها شيء »^(٢).

والتعزير بالمال يكون بثلاثة أشياء هي:

أولاً : الإلتلاف، والمراد به كل ما يؤدي إلى ذهاب المال وضياعه وخروجه من يد صاحبه .

وثانياً : بالغرامة، وعقوبة الغرامة أثبتها وعاقب بها النبي صلى الله عليه وسلم من سرق من غير حرز حيث غرمه مثليه كما سبق.

وثالثاً : المصادرة، وهي حكم ولي الأمر بانتقال ملكية أشياء معينة من الشخص المعاقب إلى بيت المال^(٣).

وأصل العقوبة بالمصادرة جاءت بالسنة، وفعلها عمر رضي الله

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم ١٧٥٣ .

(٢) سنن أبي داود ٢/٢٣٣، وسنن النسائي ١٥/٥، ١٦ .

(٣) انظر التعريفات للجرجاني ١١٤ .

عنه، ونص بعض الفقهاء على مصادرة بعض الأموال، فثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث أبي حميد الساعدي قال للرجل الذي استعمله على الصدقات وهو ابن اللبينة «فها لا جلسل في بيت أهلك وأملك حتى تأهلك هديلك إن كنت صادقاً» ثم صادر ما كان معه من تلك الهدايا كما جاء ذلك في الصحيحين^(١).

وثبت عن عمر أنه صادر بعض عماله فأخذ شطر أموالهم لما اكتسبوها بجاه العمل واختلط ما يختصون به بذلك فجعل أموالهم بينهم وبين المسلمين شطرين^(٢).

ومنها أنه استعمل أبا هريرة على البحرين فاجتمع له اثنا عشر ألفاً، فلما قدم على عمر قال له: يا عدو الله وعدو المسلمين أسرقت مال الله؟ فقال أبو هريرة: لست بعدو الله والمسلمين ولكني عدو من عاداهما، ولم أسرق مال الله، ولكن خيلي تناسلت، وعطائي تلاحق وسهامي اجتمعت، قال أبو هريرة: فأخذ مني عمر اثني عشر ألفاً فلما صليت الغداة قلت: اللهم اغفر لعمر^(٣).

وإذا صودر المال المعين فإن ماله إما إلى بيت المال، كما فعل

(١) أخرجه البخاري في كتاب (الحيل) باب احتيال العامل يهذى له برقم (٦٤٦٤) ومسلم في كتاب (الإمارة) ٢٧.

(٢) الطرق الحكمية ص ٢٢٧.

(٣) الأموال لأبي عبيد ص ٣٨١، وفتوح البلدان للبلاذري ص ١١٢.

أكثر ما قيل في التعزير بالجلد — للدكتور عبدالله المطلق و الشيخ خالد العرفج

عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين صادر عماله بأخذ شطر أموالهم التي اكتسبوها بسبب الولاية، ووضعها في بيت المال.
وإما أن يتصدق بها للفقراء، كما أفتى بهذا طائفة من أهل العلم، منهم الإمام مالك في اللبن المغشوش؛ لأن في التصديق به عقاباً لصاحبه لما فيه من حرمانه منه، وفيه نفع للمساكين والمحتاجين في الوقت نفسه.

ثانياً : العقوبة المقيدة للحرية:

والعقوبات المقيدة للحرية كثيرة، وأشهرها الحبس وقد سبق، ومنها الإقامة الجبرية بأن يُحبس في بيته ويُمنع الخروج منه ويرى شيخ الإسلام ابن تيمية: أنه لا يجب حبس المدين في مكان معين بل المقصود من التصرف حتى يؤدي الحق فيُحبس ولو في دار نفسه بحيث لا يمكن من الخروج وليس له إخراجه حتى يتبين أمره ^(١).

وقال ابن عابدين: ((ومن ضرب غيره بغير حق فإنه يعزر وصح حبسه ولو في بيته بأن يُمنع من الخروج منه مع ضربه إذا احتيج لزيادة تأديب)) ^(٢). وقد طُبِقَ هذا العقاب في بعض الدول وألبس السجين ساعة لا يستطيع خلعها ولا إيقافها وقد جعل من خصائصها

(١) مجموع الفتاوى ٣٥/٣٩٨، كشف القناع ٣/٤٠٨ .

(٢) حاشية ابن عابدين ٤/٦٦ .

أنها تُعطي إشارة عند الخروج من المنزل يَستدل بها رجال الأمن على عدم التزامه بالعقوبة.

وقد ذكر في المعيار المعرب: أن أحد قضاة المسلمين حكم على غلمان مرد بَطَّالين يفسدون بالدرهم بأن يوضع القيد في أرجلهم ويُحبسون في بيوت آبائهم^(١).

ثالثاً : العقوبة المعنوية:

وهي التي تتعلق بشخصية المجرم وسمعته وكلام الناس عليه، والتشهير عقوبة معنوية وهي في الاستعمال الفقهي المنادة بالمجرم وإعلان ذنبه للناس ليعرفوه، فقد كان الولاة المحتسبون السابقون عندما يريدون التشهير بالمذنب يركبونه حماراً أو جملاً، ويلبسونه الطرطور، ويدار به في السوق، ويأمر من يطوف به أن يقول: هذا فلان قد فعل كذا فاحذروه، وكذا قال ابن فرحون المالكي في التبصرة^(٢)، وقال الماوردي للأмир إذا رأى من الصلاح في ردع السفلة أن يشهرهم وينادي عليهم بجرائمهم ساغ له ذلك^(٣). وقال في منهاج الطالبين^(٤): (أو قيام من المجلس أو كشف

(١) المعيار المعرب ٢٥٨/٨ .

(٢) تبصرة الحكام ١٥٠/٢ .

(٣) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٧٥ .

(٤) منهاج الطالبين ٢١/٨ .

أكثر ما قيل في التعزير بالجلد — للدكتور عبدالله المطلق و الشيخ خالد العرفج

رأس أو تسويد وجه أو حلق رأس لمن يكره في زماننا، لا لحية، وإن قلنا بكرهته وهو الأصح، وإركابه الحمار منكوساً، والدوران به كذلك بين الناس .

ومن التعزيرات المعنوية: الحرمان من ممارسة بعض الحقوق، وقد حرم رسول الله القاتل من حقه في السلب؛ لسوء معاملته لأمره، رواه مسلم في صحيحه ^(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (ومن عُلِمَ منه أنه يغبن المسلمين فإنه يستحق العقوبة بل يُمنع من الجلوس في سوق المسلمين، حتى يلتزم طاعة الله ورسوله، وللمغبون أن يفسخ البيع فيرد السلعة ويأخذ الثمن) ^(٢).

وقال أيضاً في تعزير المدين المماطل: « ولو كان قادراً على أداء الدين وامتنع ورأى الحاكم منعه من فضول الأكل والنكاح فله ذلك، إذ التعزير لا يختص بنوع معين وإنما يرجع فيه إلى اجتهاد الحاكم في نوعه وقدره إذا لم يتعد حدود الله » ^(٣).

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

(١) مسلم في (كتاب الجهاد) باب استحقاق القاتل سلب القتل برقم (١٧٥٣).

(٢) مجموع الفتاوى ٣٩٠/٢٩ .

(٣) الاختيارات الفقهية ص ٢٣٩ .

██████

.

██████

██████

.

.

██████